كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد نجيب الفاخوري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، والامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا المحترمة ،،،

معالي د. هيفاء ابو غزالة، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية المحترم،،،

معالي د. طاهر الشخشير وزير البيئة الاردني

ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانات والقطاع الخاص والاعلام

أصحاب المعالي والعطوفة و السعادة ،،،

السيدات والسادة

الحضور الكرام،،

نرحب بكم جميعاً ضيوفاً كرام على المملكة الاردنية الهاشمية في افتتاح فعاليات اعمال المنتدى العربي الثالث رفيع المستوى للتنمية المستدامة والذي تنظمه لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ويأتي انعقاد هذا المنتدى امتداداً للمنتديات السابقة والتي انطلقت من هنا (من العاصمة عمان) في العام 2014، والتي تشهد في هذه الفترة احتفالات المملكة بعيد الاستقلال السبعين

ومئوية الثورة العربية الكبرى، تلاها المنتدى العربي رفيع المستوى الثاني في مملكة البحرين الشقيقة في منتصف العام 2015، والتي كانت مخرجاتها توافق دولنا حول اهداف التنمية المستدامة، , و التي شهد في هذه الفترة احتفالات المملكة بعيد الاستقلال السبعين ومئوية الثورة العربية الكبرى، والتي تم اطلاقها في شهر أيلول من العام الماضي.

نجتمع اليوم لنتوج جهود بلداننا والتي استمرت في نشر وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ حوالي ربع قرن من الزمان أي منذ عقد مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية (قمة الارض) في ريودي جانيرو في البرازيل في العام 1992. واليوم، وبإعلان التزامنا بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، نضع نصب اعيننا خمسة عشرة سنة قادمة، مليئة بالفرص، مليئة بالأمل بان مستقبل ابنائنا واحفادنا سيكون افضل، وان هناك بالفعل فرصة حقيقية ولحظة تاريخية نتشاطرها جميعا لإنجاز العمل الواجب القيام به.

السيدات والسادة،،،

لا يخفى على أي احد منكم ما يمثله هذ المنتدى من اهمية لمواكبة بلداننا مرحلة تنموية عالمية جديدة تتسم بالبناء على ما تم انجازه دوليا واقليميا ووطنيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وان الاقرار بأهداف التنمية المستدامة 2030 يتطلب منا في هذه المرحلة وضع خارطة طريق لعملية التنفيذ تستند الى الاطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة والاولويات والتحديات الاقليمية والوطنية لكل بلد من بلداننا، وفرص التعاون فيما بيننا، وتأخذ على عاتقها العديد من الجوانب الرئيسة على رأسها الايمان المطلق بمبدئ المشاركة الفاعلة ما بين الحكومات فيما بينها، والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في كل دولة من دولنا، تشاركية تضمن لنا ان لا يتخلف احد عن الركب من مكونات مجتمعاتنا في طريقنا

الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة، هذه الاهداف التي التزمت بها جميع الدول دون استثناء، سبعة عشر هدفاً تتشابك وتتقاطع فيما بينها كافة متطلبات التنمية المستدامة، والتي لن تستطيع الدول تحقيقها دون وجود شراكة حقيقية عالمية من اجلها، ودون فتح كافة القنوات على المستويات الوطنية لكافة الشركاء في مجتمعاتنا.

ان تبني ووضع خطط التنفيذ على المستويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 2030 هو العنوان الرئيس لهذ المرحلة، وعلينا جميعاً كممثلين للحكومات مسؤوليات جسام تتمثل في ان لا يستثنى احد عند وضع خطط التنفيذ سواء على المستوى القطاعي او على مستوى اصحاب المصلحة الشركاء من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس المحلية، كما علينا مسؤولية تحقيق اتساق السياسات وما ورد من غايات تضمنتها اهداف التنمية المستدامة 2030.

الحضور الكرام،،،

ان تجارب دولنا المختلفة في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية خلال الخمسة عشر سنة الماضية هي اكبر درس يستفاد منه لتحقيق النجاح في تطبيق تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، فها نحن نبني على ما حققناه من انجازات. ولا بد لنا من إيلاء موضوع الرصد والتقييم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 الاهمية القصوى، لنحدد من خلال ذلك مسار التقدم في الانجاز ولنصحح المسار في حال وجود انحراف عن اهدافنا.

نقف اليوم جنبا الى جنب لنعلن تضامننا وتكاتفنا وتآزرنا جميعا لمواجهة الاخطار والتحديات الناشئة التي باتت تهدد التنمية المستدامة في منطقتنا والعالم، هذا التكاتف والتضامن والتآزر الذي سيشكل الفارق امام الاجيال القادمة بين استدامة التنمية (بل وربما الحياة) على

سطح كوكبنا الارض ولصالح جميع الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب وبين انحسار التنمية وتزايد حالات الصراع في منطقتنا، وتزامن ذلك مع تصاعد تأثيرات التغيرات المناخية على مجمل عناصر الحياة على كوكبنا وتراجع انتاجية الموارد الطبيعية التي لازالت تشكل مصدر دخل للعديد من شعوبنا حاليا وفي المستقبل.

السيدات والسادة،

في الأردن، كانت الشراكة، بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، عاملاً أساسياً في نجاح مسيرة التنمية. وقد اطلقنا استراتيجيتنا الوطنية التنموية للأعوام العشر القادمة والمتمثلة في وثيقة " الاردن 2025" وقد جاءت الوثيقة لتعالج التحديات ولتنقل المواطن الأردني الى مرحلة أكثر ازدهارا ورفاهاً ومنعة.

وانطلاقا من اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ الالتزامات الدولية وايماناً منا بأهمية التنمية المستدامة، وقضايا التغير المناخي في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والواقع الاجتماعي، فقد أخذت الحكومة زمام المبادرة لتعزيز الاطار المؤسسي والمتمثل بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة وذلك منذ العام 2002، برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي وتشكيل اللجان المنبثقة عنها (17 فريق عمل قطاعي مع لجنة تنسيقية وهي نفس فرق العمل التي عملت على وثيقة الاردن 2025 وعلى اعداد البرامج التنموية التنفيذية لكل ثلاث سنوات)، كذلك وضعت المملكة خارطة طريق لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030 سواء كان ذلك من خلال التوعية المجتمعية، وادماج وتكييف اهداف وغايات التنمية المستدامة على المستويين الوطني (من خلال البرامج التنموية التنفيذية والتي تمثل خطط الحكومات لثلاث سنوات) والمحلي (من خلال برامج تنمية المحافظات لكل ثلاث سنوات والتي تكون مخرجاتها

مدخلات في إجراء المقارنات اللازمة و بعد(التنموية التنفيذية) المتعاقبة للحكومات التي تشكل مخرجاتها الأساس في اعداد موازنات الدولة، وكذلك إيجاد نظام لرصد المؤشرات وبناء القدرات الاحصائية في هذا المجال، بحيث تكون هذه العملية منطلقة من التحديات التي تواجه الاردن، والفرص التي نملكها والمستقبل الذي ننشده لأبنائنا وبناتنا، كما ان خارطة الطريق هذه راعت العمل وفق شراكة حقيقية وفاعلة بين كافة الجهات، شراكة لا تستثني احدا، وعبر الاستفادة من كافة خبرات ودعم هيئات الامم المتحدة العاملة المحلية والاقليمية .

السيدات والسادة،

إن الاوضاع في المنطقة المضطربة فرضت علينا المزيد من التحديات، فها نحن اليوم نواجه ضغوطاً سكانية نتيجة استضافتنا للأخوة من مناطق الصراع، والذي نتج عنه أعباء جسيمة على الموازنة العامة للدولة،، وكذلك ايجاد نظام لرصد المؤشرات وبناء القدرات الاحصائية في هذا المجال، بحيث تكون هذه العملية منطلقة من التحديات التي تواجه الاردن، والفرص التي نملك والمستقبل الذي ننشده لأبنائنا وبناتنا، كما ان خارطة الطريق هذه راعت العمل وفق شراكة حقيقية وفاعلة بين كافة الجهات، شراكة لا تستثني احدا، وعبر الاستفادة من كافة خبرات ودعم هيئات الامم المتحدة العاملة المحلية والاقليمية.

السيدات والسادة،

إن الاوضاع في المنطقة المضطربة فرضت علينا المزيد من التحديات، فها نحن اليوم نواجه ضغوطاً سكانية نتيجة استضافتنا للأخوة من مناطق الصراع، والذي نتج عنه أعباء جسيمة على الموازنة العامة للدولة،وكذلك تأثر القطاعات الخدمية والاجتماعية المختلفة وعلى رأسها قطاعي الصحة والتعليم والطاقة والمياه والخدمات البلدية وازدياد المنافسة على سوق العمل

وغيرها، الامر الذي يدفعنا الى ضرورة تظافر الجهود والحفاظ على مستويات خدمات متميزة و التي كنا نقدمها لمواطنينا في السابق بل العمل على رفع مستواها.

ان الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملموسة التي يمر بها الشرق الأوسط حاليا، والتي أدت إلى إنتاج عدد متتابع ومتراكم من الأزمات الإنسانية زاد بشكل دراماتيكي المعاناة والهشاشة الإنسانية، حيث ستستغرق هذه الأزمات وقتا لحلها وسيستمر أثرها السلبي في التأثير في برامج التنمية المستدامة للإقليم للعقد القادم على الأقل.

السيدات والسادة،

أن توفير التمويل من اجل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي، ونوكد في هذا الصدد على أهمية استمرار المساعدات التنموية الرسمية، بل وزيادتها الى المستويات المتفق عليها دوليا في مؤتمرات التمويل الدولية السابقة من ناحية، وزيادة سقف هذا التمويل ليصل الى 1% من الدخل القومي الاجمالي بحلول العام 2020 لكل من الدول الأقل نموا وللدول ذات الدخل المتوسط على حد سواء، إضافة إلى استكشاف موارد اضافية أخرى يمكن أن تسهم في نموذج جديد لتمويل التنمية يوفر كافة الموارد المالية المطلوبة لتحقيق الوعود الطموحة للأجندة العالمية. كما اننا نؤكد على حث المنظمات الدولية والدول المانحة على تحسين معايير التأهيل للدول متوسطة الدخل التي تتأثر بشدة بالأزمات الإقليمية (مثل الأردن) للوصول إلى أدوات تمويل مبتكرة وسهلة ليست متوفرة في الوقت الحاضر للدول التي تقع ضمن هذه الفئة لكي تحافظ على مرونتها ولا تخاطر بمكاسبها التنموية والتوقعات المتوسطة المدى.

السيدات والسادة،

ان المشاركة العربية الكبيرة في هذا المنتدى تؤكد الالتزام العربي في إنجاح تحول منطقتنا من الأهداف الإنمائية للألفية الى الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وتؤكد التزامنا بالمساهمة في تحقيقها ووسائل تنفيذها بما في ذلك تمويلها وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ومراجعة ومتابعة تقدم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والخطوات المستقبلية .

واخيراً إننا نوكد دعم الأردن لجهود التنمية والتكامل العربي والعمل العربي المشترك ودور الاردن كشريك عالمي وبما يتمتع به من نعمة الأمن والأمان والاستقرار في المنطقة، والتعايش الديني، والانفتاح وشريك استراتيجي في محاربة التطرف والإرهاب.

وختاما اتوجه مرة اخرى بالترحيب بكم في بلدكم الثاني واتقدم بخالص الشكر والتقدير للقائمين على تنظيم هذا المنتدى، ونتطلع الى حوار ونقاش فعال ومثمر يقودنا الى منهجيات وآليات لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 وبما يتفق مع أولوياتنا الوطنية والعربية وبما يحقق طموحات الشعب العربي، واتمنى للجميع التوفيق والازدهار وطيب الاقامة.